



تخلشت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٢/١/٣١ بولاية القاضي السيد مدحت محمود وحضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد الميالي وكرم طه محسن وكرم أحمد بابان ومحمد صائب التقيتدي وعبود صلاح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين ابو الحسن المائوتين بالقضاء باسم الشعب وأسدرت قرارها الاتي :

التميز - المدعي عليه - / وزير الداخلية / بإنساقه لوظيفته - واوليه التسبيب العسوفى
عيسى عدل عبد .

التميز عليه - المدعي - / جميل لهند اسماعيل .

الاعتداء /

دعي المدعي (التميز عليه) أمام محكمة القضاء الإداري بأنه سبق وان تم تعيينه بالأمر الإداري المرقم (١٨٩٧٨) في ٢٠٠٩/١٢/٩ بوظيفة شرطي عتسى سلكه وزارة الداخلية بتاريخ ٢٠١٠/٦/٢٠ تم إلغاء أمر تعيينه حسب كتأب المديرية العامة لإدارة الأفراد / التبعين المرقم (٢٥٣٩٥) وانه بهيج سبب إلغاء تعيينه من الخدمة لكونه مستمر في الوظيفة على أحسن وجه ولم يتغيب عن الواجب ، نظم المدعي لدى المدعي عليه/إنساقه لوظيفته بتاريخ ٢٠١٠/٩/١٦ ولم يمت بتقدمه . أقام المدعي دعواه بتاريخ ٢٠١٠/١٠/٢٤ طلباً بإعادته إلى الخدمة ، ونتيجة المرافعة الحضورية تظنية أصدرت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١١/١٢/٢٨ وبعد اضبارة (١٢٧/إلغاء إداري/٢٠١٠) حكماً بفضي بإلغاء تسيب (١) من اولاً من الأمر الإداري المرقم (٢٥٣٩٥) في ٢٠١٠/٩/٢٠ والنصبر من وزارة الداخلية/وكالة الوزارة للشؤون الإدارية والمالية/المديرية العامة لإدارة الأفراد والخاصة بإلغاء تعيين المدعي (جميل لهند اسماعيل) وإعادته إلى الوظيفة . طعن وكيل التميز بالحكم أمام المحكمة الاتحادية العليا بالاعتناء التمييزية المسفوفى ترسم عنها في ٢٠١٢/١/٩ طلباً نفضه للأسباب الواردة فيها .

القرار

لدى التسبيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن العدة القانونية قرر قبوله شكلاً وادى عطف النظر على الحكم التميز وجد انه صحيح



جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٧/تحكيمية/تعمير/٢٠١٢

كويتي عراقي
داد كافي بالأي تقيتبحادي

وموافق للفتون لتعل والأسباب الواردة فيه . فلك لان المدعي (المعيز عليه) كان قد عين
بوظيفة شرطي ونسب للعمل مع السيد وزير الزراعة السابق وبعد خروج السيد وزير
الوزارة ثم يرغب الوزير الجديد في استمرار المدعي بالعمل معه . فقررت وكالة الوزارة
للشؤون الإدارية والمالية التابعة لوزارة الداخلية إلغاء تعيين مجموعة من الأشخاص ومنهم
المدعي المذكور مستندة في ذلك على أحكام المادة (١٤) من قانون الخدمة والتقاعد لقوى
الأمن الداخلي رقم (١) لسنة ١٩٧٨ . وحيث ان هذا النص لم يتضمن ما يقول الجهة التي
ينتسب إليها المدعي إلغاء أمر تعيينه حتى إذا لم يرغب من تمسك إليه بالاستمرار في
عمله . وكان على الدائرة المذكورة إخطاره في المديرية العامة لحماية الشخصيات لتنسيبه
مع مسؤول أمر . لذلك وحيث ان محكمة القضاء الإداري قد التزمت وجهة النظر
هذه قرر تصديق الحكم المعيز ورد الاعتراضات التمييزية وتحويل المعيز رسم التمييز
وصدر القرار بالالتحاق في ٢٠١٢/١/٣١ .

ملحت المحمود

رئيس المحكمة الاتحادية العليا